

التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية: تحقيق النتائج التي يحتاج الناس إليها

التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية هي نهج تنموي يعمل على تدعيم سيطرة المجتمعات المحلية على عملية اتخاذ القرار، وعلى الموارد. فتحصل المجتمعات المحلية الفقيرة - في إطاره - على الأموال، وتقرر أوجه استخدامها، وتقوم بتخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية التي وقع الاختيار عليها. ثم تقوم برصد عملية تقديم الخدمات الناجمة عن تلك المشروعات. وهذا النهج من التنمية لا يحسّن فقط من مستوى الدخل، ولكنه يمكّن الناس من أسباب القوة، إذ إن انعدام ذلك يعد أحد أشكال الفقر أيضاً.

ومن خلال مساندتها لنهج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، فإن المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي المعني بتوفير الموارد التمويلية للبلدان الأشدّ فقراً في العالم، تعمل على حشد وتعبئة طاقات وقدرات المجتمعات المحلية لتخفيض أعداد الفقراء. ومنذ بداية هذا العقد، بلغ متوسط القروض المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية لعمليات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية 1.3 بليون دولار أمريكي سنوياً، وذلك بواقع 50 عملية في المتوسط كل سنة تقريباً. ومن خلال البرامج المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، تقوم المؤسسة بتحويل خدمات مثل إمدادات المياه والصرف الصحي، والإسكان، والمدارس، بحيث يتم تطويعها وفقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية، ويكون من المرجح توفير الصيانة والاستدامة لها. ومن خلال التركيز على الشفافية والمساءلة بشأن صنع القرار على الصعيد المحلي، ساهمت مبادرات المؤسسة الدولية للتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في زيادة تمكين المواطنين من أسباب القوة، وجعل الحكومة أكثر استجابة (خاصة أجهزة الحكم المحلي)، وتحسين سبل تقديم سلع وخدمات النفع العام، وزيادة استدامة الأصول التي تملكها المجتمعات المحلية. وفي البلدان التي خرجت من رحى الصراع، ساعد هذا النهج، بصورة خاصة، على تعميق دعائم السلام من خلال تبني الجهات قائمة على الثقة والتسامح في إطار عملية إعادة بناء المجتمعات المحلية.



مجال متطور

فقد لجأت المؤسسة إلى استخدام التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية بغرض تدعيم المساءلة الاجتماعية التي تساند عملية التحول إلى اللامركزية. ومع بداية هذا العقد، أضحت هذه النمط من التنمية أولوية لدى المؤسسة الدولية للتنمية بغية تمكين المجتمعات المحلية الفقيرة من أسباب القوة وبناء نظم للمساءلة على نطاق أكبر.

يُنظر إلى التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية بصورة مطردة كحلقة وصل بين النهج التي تسير من القاعدة إلى القمة والنهج التي تسير من القمة إلى القاعدة نحو تحسين أسلوب إدارة الحكم وسبل تقديم الخدمات.

وكانت التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية بمثابة رد فعل إزاء إخفاقات النهج الأولى التي استهدفت الحد من الفقر (برامج التنمية المتكاملة لمنطقة جغرافية، والإقراض لمؤسسات الائتمان الزراعي) وكانت هذه الإخفاقات أيضاً واسعة الانتشار خارج نطاق البنك الدولي، وكانت بمثابة دافع نحو التحرك بصفة عامة

وقد تبنت المؤسسة الدولية للتنمية نهج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، مبدئياً، كآلية لتحسين سبل تقديم الخدمات القطاعية، إلا أنه اعتماداً على مبادئ إدارة الحكم التشاركي، والمعونات المدفوعة باعتبارات البلد المعني التي تمثل السمة المميزة للمساعدة التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية.

عملية تعلّم

مرت أنشطة المؤسسة بشأن التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية بثلاث مراحل:

1. واصلت المؤسسة ومعها العديد من الجهات الإنمائية الأنشطة مساندة التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية، خاصة في المناطق الريفية، خلال منتصف التسعينيات من القرن المنصرم. قامت الهيئات الحكومية، أو المنظمات غير الحكومية بالتشاور مع المجتمعات المحلية أو دعوتها للمشاركة في اختيار الأولويات التنموية، وتصميم المشروعات، والتعاقد مع مقدمي الخدمات، وإدارة الأموال. وأدى هذا تدريجياً إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية، إلا أنه لم يكتف بها من أسباب القوة بإتاحة موارد غير مقيّدة لها.

2. تجاوز نطاق التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية هذا المدى إلى تمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة بشكل مباشر، وإتاحة الأموال غير المقيدة لهذه المجتمعات، والسماح لها بتخطيط وتنفيذ المشروعات وفقاً لأولوياتها. وفي هذا الشأن، كانت الهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية جهات عون ومساعدة بالدرجة الأولى، كما قدمت التدريب اللازم.

3. ومن خلال الجهود التي بذلت مؤخراً، يتم ربط التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية مع التنمية المحلية. فهذا من شأنه وضع الجهود الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة، وتنمية أجهزة الحكم المحلي، والبرامج القطاعية في إطار عمل منسّق، ومن ثم تتوحد الجهود، وتراجع معدلات هدر الطاقات نتيجة للازدواجية، والأهم من هذا وذلك إحاطة الجهود المحلية بإطار دائم من المسؤولية المؤسسية، وتنتج عمليات التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية في الآونة الأخيرة نحو مساندة إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية المشتركة، وما يصاحب ذلك من إصلاحات (على صعيد الإدارة المالية، والشفافية، والمساءلة، والرصد، والتقييم، الخ) وذلك لتعزيز إدارة الحكم التي تتسم باللامركزية على الصعيد المحلي. وكان لأثر هذا النطاق والسياسات التي صاحبت مساندة المؤسسة الدولية للتنمية دور فاعل في هذا التطور.

الوصول إلى تلك المجتمعات مباشرةً. وفي الفترة ما بين عام 2000 إلى عام 2006، ارتبطت المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم ما متوسطه 1.3 بليون دولار أمريكي سنوياً لصالح الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية، وذلك بواقع 50 عملية كل سنة تقريباً، وشكل ذلك 17 في المائة من إجمالي حجم القروض المقدمة من المؤسسة. وكان ما يزيد على 50

في اتجاه مزيد من اللامركزية والمشاركة. وقد استجاب البنك الدولي لذلك باعتماد مجموعة واسعة النطاق من الابتكارات ومواصلة تطويرها.

وتضمن ذلك في نهاية المطاف:

- تركيزاً قوياً على المشاركة في المشروعات القطاعية، أي حول خدمات محددة مثل إمدادات المياه أو التغذية.
- مساندة برامج التحوّل إلى اللامركزية، ومساندة أجهزة الحكم المحلي، ويتم ذلك بصورة معتادة في المناطق التي لها ولايات وسلطات قضائية وتتمتع ببعض الاستقلالية.
- المساندة المجتمعية، على سبيل المثال، من خلال "الصناديق الاجتماعية" المتعددة القطاعات، وبرامج التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية التي تعتمد على المجموعات الاجتماعية التي تقوم، بصورة تقليدية أو طوعية، باتخاذ قرارات جماعية.

وتركز جميع هذه النهج الثلاثة المذكورة أعلاه على العديد من نفس المبادئ، وهي: تمكين الفقراء والفئات المهمشة الأخرى من أسباب القوة، وسرعة الاستجابة لاحتياجات الفئات المستفيدة، وضمان استقلالية المؤسسات المحلية، كل هذا مع مزيد من المساءلة على المستوى الأدنى، وتعزيز القدرات المحلية، وفيما يتعلق ببناء القدرات، أصبح جلياً بحق في أواخر التسعينيات ضرورة إدماج التنمية المجتمعية في عملية تدعيم المؤسسات القادرة على التنسيق على المستوى المحلي، والقادرة على تقديم التدريب، والقيام بمهام التنسيق، وإتاحة المساندة الفنية.

وقد تمخضت عن كل نهج من هذه النهج الثلاثة مجموعة متميزة من النظريات والممارسات. ومع ذلك، ثمة توافق في الآراء لربط هذه النهج مع بعضها البعض. فمن خلال النهج القائم على العمل المشترك، يمكن تحقيق تحسّن في درجة التنسيق، والتأزر، والكفاءة، وسرعة الاستجابة في عملية التنمية المحلية. (يتعين بطبيعة الحال، إسناد الأدوار والمهام بحرص اعتماداً على مبادئ الميزة النسبية والتبعية).

مساهمات المؤسسة الدولية للتنمية

على مدار العَقد الماضي، قامت المؤسسة الدولية للتنمية بزيادة تركيزها على الإقراض الموجه إلى برامج التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية بهدف

باعتبارات المجتمعات المحلية في إندونيسيا، والهند. وسري لانكا استجابة متقدمة لضمان استخدام الموارد على نحو فعال، وبصورة تتسم بالشفافية. وأيضاً لضمان أن مشاركة المجتمعات المحلية المتضررة في تقدير احتياجاتها وتصميم برامج الانتعاش.

النطاق والخبرة العملية.

من خلال موارد المؤسسة الدولية للتنمية والحوار بشأن السياسات أتيح المجال للنهج الواعدة للتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية كي تعمل في نطاق وعبر قطاعات بطريقة لا يتسنى بصفة عامة للجهات المانحة الأخرى المعنية بالتنمية المجتمعية العمل بها.

واليوم تتطلب التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات والظروف المحلية نهجاً برامجياً يجمع العديد من التخصصات والقطاعات. وفضلاً عن هذا، فإنها تنطوي على تغييرات في نظام المالية العامة فيما بين الإدارات الحكومية وكذلك في نظم إدارة الحكم والمساءلة. وفي هذا الشأن، فإن المؤسسة الدولية للتنمية تتبوأ موقفاً مناسباً للتصدي لهذه التحديات المعقدة.

- أولاً، من خلال خبرتها العملية في مجموعة واسعة النطاق من القطاعات، تستطيع المؤسسة الدولية للتنمية مساندة برامج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية المتعددة القطاعات التي تتيح لهذه المجتمعات الفرصة لاتخاذ مبادرات في أي قطاع يمكن أن يحقق أكبر أثر ممكن.
- ثانياً، بوصفها شريكاً نشطاً في الحوار الذي يتم على مستوى البلد المعني، تعمل المؤسسة على خلق بيئة داعمة لانخراط المجتمعات المحلية في الأنشطة المعنية. ويتضمن ذلك إرشادات ومعايير بشأن نظم التوريدات والاستثمار في المجتمعات المحلية وتشجيع أجهزة الحكم المحلي للترحيب بانخراط المجتمعات المحلية في الأنشطة المعنية.
- ثالثاً، تتمتع المؤسسة بالموارد المالية والبشرية التي تمكنها من توسيع نطاق وزيادة مسانبتها في مثل هذه البيئات المواتية.
- رابعاً، حيث إن المؤسسة تقوم بمساندة عمليات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في العديد من المناطق والقطاعات وفي مختلف السياقات، فقد تسنى لها المشاركة في تبادل المعارف العملية القيمة التي أتاحت للبلدان المتعاملة معها القدرة على إعداد الإجراءات المناسبة للتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية وتوسيع نطاقها.

في المائة من القروض المقدمة من المؤسسة لصالح عمليات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في منطقتي أفريقيا وجنوب آسيا. وكشفت استعراض أجراه البنك لنحو 62 إستراتيجية من إستراتيجيات المساعدة القطرية في البلدان المتعاملة مع المؤسسة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. أن 75 في المائة من هذه المساعدات تتضمن عمليات تنمية مستندة إلى المجتمعات المحلية أو مدفوعة باعتباراتها.

التركيز على الاحتياجات الملحة.

لجأت المؤسسة الدولية للتنمية إلى استخدام نهج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية لمساندة مجموعة واسعة النطاق من الاحتياجات الملحة والضرورية، التي تشمل إعادة تأهيل مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي، وإنشاء المدارس ومراكز الرعاية الصحية فيما بعد انتهاء الصراعات، وبرامج التغذية للأمهات والرضع، وبناء الطرق في المناطق الريفية، ومساندة مؤسسات الأعمال الصغرى. كما تركز المساندة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية فيما يتعلق بالتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية بصورة متزايدة على تهيئة بيئة مؤاتية، لاسيما من خلال تعزيز قدرات المجموعات المجتمعية.

إعادة بناء الثقة، وإقرار السلام

أثبتت التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية أنها وسيلة فعالة لإعادة بناء المجتمعات المحلية فيما بعد انتهاء الصراعات. فمن خلال استعادة الثقة على الصعيد المحلي، وإعادة بناء علاقات اجتماعية، حققت هذه التنمية مكاسب قيّمة من وراء السلام في بلدان مثل رواندا والبوسنة والهرسك، وأفغانستان، وتيمور الشرقية.

قال صالي آلاندو، رئيس إحدى اللجان القروية في الفلبين: لقد بدأ المتمردون في بلدية مجاورة محادثات سلام بعد إدخال مشروعات تنمية مدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية.

مضيفاً: "لقد وجدوا أن إجراءات العمل التي تسير من القاعدة إلى القمة تماثل ما يقومون به من أنشطة مع الجماهير. وربما أصبحوا متمردين يساريين في المقام الأول بسبب عدم رؤيتهم أي تقدم محرز في القرية. لكن الآن يمكنهم توجيه طاقاتهم نحو هذا العمل الإيجابي".

وفضلاً عن هذا، أثبتت التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية جدواها في الاستجابة للكوارث الطبيعية. فعلى سبيل المثال، بعد وقوع كارثة تسونامي في عام 2005، أتاحت نهج التنمية المدفوعة

تحسين سبل تقديم الخدمات. وتمكين المجتمعات وأجهزة الحكم المحلية من أسباب القوة. وتوسيع نطاق فرص كسب العيش. وتتشابك هذه الأهداف وتتداخل مع بعضها البعض. وتعتبر بعض هذه العمليات أن تحسين سبل تقديم الخدمات هي الغاية المرجوة التي تتحقق من خلال بناء قدرات محلية أقوى قادرة على العمل بصورة جماعية. وثمة عمليات أخرى تعتبر التمكين من أسباب القوة غاية في حد ذاتها تتحقق من خلال إتاحة مساحة أكبر للتعبير عن الآراء بشأن كيفية قيام أجهزة الحكم المحلي بالاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية. وأخيراً. وفي إطار الجهود المبذولة على صعيد تأمين فرص كسب العيش. فإن الكثير من هذه العمليات شجعت مؤسسات الإنتاج المحلية. ونظم التمويل الأصغر. بل أكثر من ذلك انخرطت بصورة نشطة في بناء المهارات المهنية لتحسين سبل كسب العيش.

وبغض النظر عن أسلوب العمل أو النطاق القطاعي. فإن هذه العمليات تساند تعبئة المجموعات المجتمعية. وتشجع مشاركتها في اتخاذ قرارات التنمية على الصعيد المحلي. ورفع صوت هذه المجتمعات ليكون له صدها على مستوى ما تقوم به السلطات المحلية من إجراءات بل وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي لهذه السلطات.

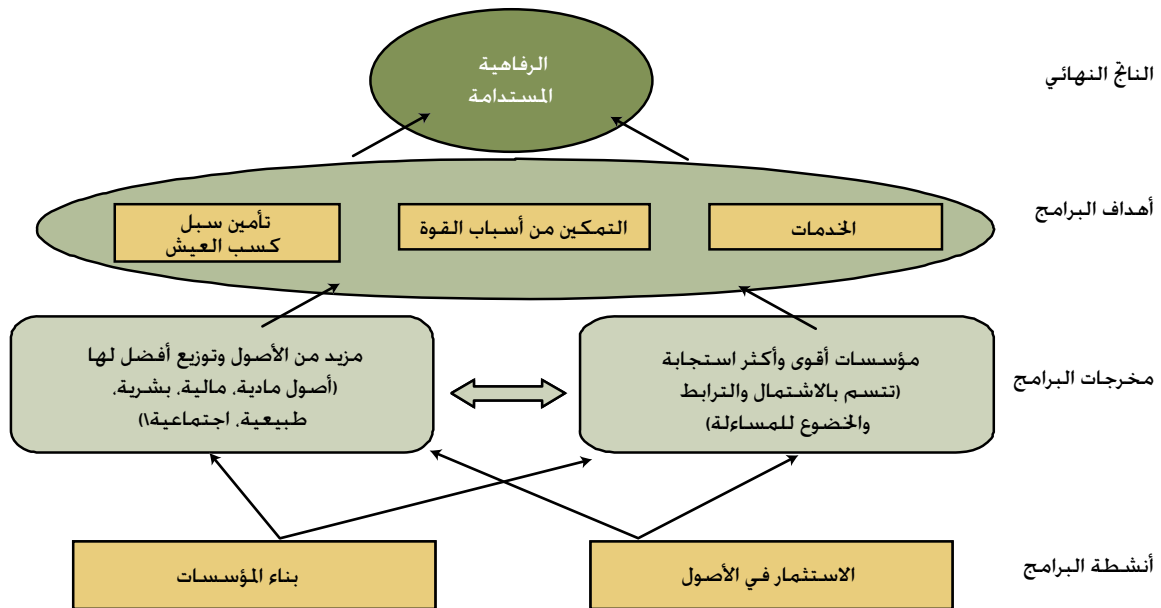
وبصورة خاصة. استطاعت المؤسسة إعداد وتبادل إرشادات ومبادئ توجيهية بشأن مجموعة من القضايا حاسمة الأهمية للتنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية مثل: التحليل الاقتصادي والاجتماعي؛ وتعبئة المجتمعات المحلية وبناء قدراتها؛ وتحقيق اللامركزية إدارياً ومالياً. والمعلومات والاتصالات؛ والرصد والتقييم؛ وتحديد الأهداف والانتقاء؛ والتمويل المباشر والتعاقد؛ والخيارات المؤسسية؛ والإجراءات الوقائية؛ واشتغال الشرائح الاجتماعية والجنسين.

النتائج

الأبعاد الرئيسية للأثر

على الرغم من تنوع عمليات التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية بصورة كبيرة. إلا أن هناك بعض العناصر المشتركة فيما يتعلق بما تسعى هذه العمليات إلى تحقيقه وكيف يتسنى لها المضي في ذلك (انظر الشكل الموضح أدناه). وتحقق هذه العمليات نوعين رئيسيين من النواتج هما: زيادة وتحسين الأصول وسبل توزيعها. وتقوية المؤسسات وجعلها أكثر استجابة. ومن خلال هذين النواتجين. تسعى هذه العمليات إلى

الإطار العام لنتائج التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية



تقييم نتائج المشروعات.

أظهرت عمليات التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية فعاليتها فيما يتعلق بتحقيق النتائج. فقد قامت مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي بتقييم عمليات التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية التي أجزها البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية معا) فيما بين عام 1999 وعام 2003 على أنها مرضية بنسبة 73 في المائة، وهي نسبة تتجاوز قليلا المعدل المتوسط لبقية حافظة مشروعات البنك البالغ 72 في المائة.

بيانات دالة عن النتائج.

من الصعب جميع النتائج عبر العديد من عمليات التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية. وبشكل عام، فإن الفكرة الرئيسية في نهج التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية هي منح المجتمعات المحلية قدراً أكبر من الرقابة على ما يتخذ من قرارات وعلى الموارد - فبعض المجتمعات المحلية تختار إنشاء الطرق. بينما تفضل مجتمعات أخرى حفر الآبار أو تنظيم جماعات المنتجين من أجل التسويق لمنتجات جديدة.

وفضلاً عن هذا، وعلى الرغم من أن التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية تسعى لتغيير المؤسسات، فإن هذا التغيير غالباً ما يصعب توصيفه كمياً بصورة قياسية.

وبالنسبة للعديد من فرادى مشروعات التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية، نلاحظ استقرار جيد في معدل زيادة الخدمات أو الاستفادة منها. وكذلك في تحقيق الأثر الإيجابي لذلك على سبل كسب العيش. وثمة أمثلة أخرى على النواحي التي تتحقق بتكلفة أكثر انخفاضاً مقارنة بالمقاييس الحكومية. وفي جميع الاحتمالات، فإن هذه الوفورات يرجع سببها إلى استخدام عمالة وخامات محلية أرخص تكلفة، فضلاً عن قيام المجتمع المحلي بالرقابة على استخدام المقاولين للموارد. فعلى سبيل المثال، في إندونيسيا، انعكس أثر التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية على بناء مرافق لإمدادات المياه بتوفير في التكلفة بلغ 36 في المائة، وإنشاء طرق وجسور بتوفير بلغ 32 في المائة.

وبالإضافة إلى ذلك تبين العديد من مشروعات التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية أن هناك تعزيزاً للمشاركة. فإذا عدنا إلى إندونيسيا، نلاحظ أن حوالي

تحقيق الخصوصية في مومباي

لم تحقق عملية توفير المراحيض التي تمت بصورة مركزية لسكان الأحياء الفقيرة في مومباي أي نجاح بسبب سوء تصميم وبناء وصيانة هذه المراحيض. ولم تكن خدمات توصيل المياه والكهرباء كافية، ولم يكن هناك قدر كاف من الخصوصية. بل إن هذه المراحيض لم تكن مصممة بحيث يستطيع الأطفال استخدامها. وشهد أحد مشروعات التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية قيام السلطة المحلية بالعمل مع المجموعات المجتمعية لتوفير خدمات صرف صحي جماعية.

وقد قدمت السلطة المحلية التمويل المبدئي بينما قامت المجموعات المجتمعية بتشغيل وصيانة هذه المراحيض. واشترك السكان المحليون في عملية تصميم المراحيض، مما نتج عنه توفير المراحيض بصورة أفضل للجنسين والأطفال. وقررت بعض المجتمعات المحلية إضافة منشآت أخرى مثل الحضانات، والجمنازيوم، وصالات للأنشطة الاجتماعية. وبصفة أساسية، كانت المراحيض الجديدة لاستخدام المجتمع المحلي المعني فقط. مما خلق شعوراً بالمسؤولية نابعاً من الإحساس بتملك هذه المرافق. وحفز السكان على الحفاظ على معايير عالية لهذه الخدمة. مع ضمان عدم الإفراط في استخدام المراحيض على نحو يضر بها.

وعقب هذا أعربت إحدى النساء قائلة: "إننا لم ندع قط أيًا من أقراننا أو أصدقائنا لأننا كنا نخجل من أوضاعنا المعيشية - فلم تكن لدينا حمائم لقضاء حاجتنا. أما الآن فيمكنني أن أستقبل ضيوفاً في البيت".

36 في المائة من العناصر المشاركة في الاجتماعات الرئيسية بشأن اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار في سياق إحدى عمليات التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية كانت من النساء؛ وعلى سبيل المقارنة، نجد أن مشاركة النساء في جميع الاجتماعات الأخرى بشأن اتخاذ القرارات كانت أقل من 1 في المائة.

أمثلة عن المشروعات:

فيما يلي وصف موجز لعينة من مشروعات التنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية.

مشروع كيكاماتان للتنمية في إندونيسيا. هو أكبر برامج للتنمية المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية على مستوى العالم. وقد استفاد من هذا المشروع بشكل مباشر زهاء 10 ملايين شخص في تسع سنوات. ومن بين العناصر الأساسية في تحقيق هذا الأثر الهائل تحسين المرافق الرئيسية للبنية الأساسية، وشمل ذلك نحو 31 ألف كيلومتر من الطرق المحلية و 8 آلاف جسر:

و 9 آلاف وحدة إمدادات مياه نظيفة؛ و 3 آلاف وحدة صحية جديدة أو محسنة. ومن خلال التمويل الأصغر، حصل ما يزيد على 1.3 مليون شخص على قروض لبدء أو تكملة مشروعات محلية. وحصل نحو 100 ألف شاب وفتاة على منح دراسية للالتحاق بمدارس. وتم بناء أو إعادة تأهيل 5 آلاف مدرسة.

مشروع إعادة إدماج وتأهيل المجتمعات المحلية في سيراليون. أعاد هذا المشروع الاستقرار الاجتماعي، وأنعش الأنشطة الاقتصادية لصالح ما يزيد على مليون شخص. فقد تم تدريب حوالي 50 ألفاً تقريباً من المقاتلين السابقين، وتمكن قرابة 50 في المائة منهم من العثور على فرص للعمل أو الاشتغال بالأعمال الحرة. وتمت عودة أكثر من 220 ألفاً من النازحين داخل سيراليون إلى أماكن من اختيارهم. وكان مستوى التفاعل بين المقاتلين السابقين ومجتمعاتهم المحلية مرتفعاً، مما يبين إعادة اندماج هؤلاء المقاتلين في النسيج الاجتماعي لأوطانهم. وقد حقق الاستقرار حالياً لثلاثي المقاتلين السابقين في المجتمعات والأماكن التي اختاروا العودة إليها.

مشروع مبادرات مكافحة الفقر في المناطق المحلية في مراكز وأقاليم ولاية أندرا براديش. أدى هذا المشروع إلى زيادة مستويات الدخل لـ 90 في المائة من الأسر المعيشية الفقيرة في المناطق الريفية. بما في ذلك 8 ملايين امرأة. وازداد عدد الأسر التي تتمتع بإمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية إلى أكثر من 6 ملايين في عام 2006، وذلك مقابل أقل من 500 ألف أسرة في عام 2000. كما ازدادت تدفقات التسهيلات الائتمانية السنوية للأسر المعيشية الفقيرة من 23 مليون دولار أمريكي إلى 445 مليوناً. ويتمتع أكثر من 1.2 مليون شخص من الفقراء في المناطق الريفية حالياً بتغطية تأمينية ضد حالات الوفاة والعجز. وذلك مقابل أقل من ألف شخص قبل بدء تنفيذ هذا المشروع. وقد حوّلت مستويات الأجور من حد الكفاف إلى العمل الحر المتنوع وامتلاك الأصول.

مشروع سبل الرزق المستدامة في منغوليا. مكّن هذا المشروع 85 ألف مستفيد من زيادة دخولهم بمقدار 30 في المائة في المتوسط لكل منهم. وأفاد 96 في المائة من المقترضين من الباطن من صندوق إئمائي للتمويل الأصغر أن ثمة تحسينات طرأت على سبل كسب العيش بسبب تيسر سبل الحصول على قروض. وارتفع عدد مراجعي مراكز الرعاية الصحية الموجودة في المناطق بواقع 24 في المائة في المناطق التي تقع في زمام المشروع (مقارنة بتراجع هذا العدد بواقع 30 في المائة في مناطق خارج

زمام هذا المشروع). وازداد عدد الأطفال المقيمين في وحدات المبيت التابعة للمدارس (وهي أساسية في أي مجتمع للبدو الرحّل) بواقع 169 في المائة. وتراجع معدل التسرب من المدارس بواقع 82 في المائة. وازداد معدل الالتحاق برياض الأطفال بواقع 69 في المائة.

المشروع الثاني لإمدادات المياه والصرف الصحي للمجتمعات المحلية منخفضة الدخل في إندونيسيا. أدى هذا المشروع إلى زيادة سبل الحصول على المياه النظيفة بين الأسر المعيشية الفقيرة بواقع 63 في المائة. ولا يمّول هذا المشروع نظم إمدادات المياه في المجتمعات المحلية إلا إذا كانت نسبة المستفيدين منها لا تقل عن 80 في المائة على الأقل من الأسر المعيشية في المجتمع المحلي. ويؤدي هذا المشروع إلى زيادة إتاحة سبل توفير هذه الخدمة للأسر المعيشية الفقيرة إلى نفس المستوى المتاح للأسر الميسورة في المجتمعات المحلية التي تقع في زمام المشروع. وكان للنهج التشاركي الذي استند إليه مفهوم "خدمات الصرف الصحي الشاملة التي تقودها المجتمعات المحلية" تأثير هائل على سلوكيات الأشخاص. مما أدى إلى التخلص بشكل نهائي تقريباً من عادة قضاء الحاجة (التغوط) في الخلاء وتعميم التحسينات الأخرى التي أدخلت على سلوكيات الوقاية الصحية. وتقوم وزارة الصحة الآن بإضفاء الطابع المؤسسي على هذا النهج في جميع مشروعات الصرف الصحي التي تقوم بها في المناطق الريفية في جميع أرجاء إندونيسيا.

اعتمد برنامج التضامن الوطني في أفغانستان على خبرات وجارب المؤسسة الدولية للتنمية في إندونيسيا. فمُنذ عام 2002، استخدمت مجالس تنمية المجتمعات المحلية المنتخبة على مستوى القرى، التي تضمنت عناصر نسائية، المعونات، ووظفت العمالة المحلية للوفاء بأولوياتها. وقد استفاد 13 مليون شخص في جميع أنحاء أفغانستان من هذه الجهود التي تمثلت في إعادة بناء الجسور والطرق، وإصلاح المدارس، وتركيب مضخات المياه. وساعد هذا البرنامج الوطني المدعوم بتمويل متعدد الجهات المانحة على بناء مصداقية الدولة، وتعزيز الديمقراطية على الصعيد المحلي، واستعادة الخدمات الأساسية. وتساعد مجالس تنمية المجتمعات المحلية، المعترف بها قانوناً الآن، الحكومة على تنسيق برامجها في قطاعات مختلفة مثل التعليم، والرعاية الصحية، والزراعة.

المشروع الثاني للصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن. ساند هذا المشروع مشروعات فرعية مستندة إلى المجتمعات المحلية بلغ إجماليها 2403 مشروعات فرعية

عميل. مما أدى إلى تخفيض سعر الفائدة بواقع النصف. وتخفيض معدل المخاطر التي تتعرض لها حوافض هذه المؤسسات إلى 1 في المائة.

التحديات المقبلة

التغلب على العقبات.

تمثل التحدي الأول الذي تمت مواجهته عند انتشار النهج المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية في عدم رغبة كثير من الحكومات والقطاعات في إسناد المزيد من السلطات والصلاحيات والمسؤوليات للمستويات المحلية. وللتغلب على ذلك، لابد من تلبية الاحتياجات الملحة للفقراء، والتحليل السليم، ووجود إستراتيجية متأنية، وحوار معني بالسياسات تسانده المؤسسة الدولية للتنمية مع ممارسة ضغوط سياسية تتأتى من المستويات الأدنى.

ثانياً، من خلال استعراض قامت به مجموعة التقييم المستقلة لكل من مشروعات التنمية المستندة إلى المجتمعات المحلية، ومشروعات التنمية المدفوعة باعتبارها هذه المجتمعات التي تم إنجازها في السنوات ما بين 1989، و2003 تم إظهار بعض نقاط القوة والتحديات. فمبدئياً، تحسنت معدلات الاستدامة التي كانت تتسم بالضعف عندما أصبحت مساندة المؤسسة الدولية للتنمية أكثر اتساقاً وأطول أمداً. وعندما أضحت تركز بصورة أكبر على التغييرات المؤسسية. وقد حدثت هذه التحسينات مع انتقال هذا البرنامج من التنمية القائمة على المجتمعات المحلية إلى التنمية المدفوعة باعتبارها هذه المجتمعات. وسارت المشروعات على نحو أفضل فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الكمية (مثل إنشاء بنية أساسية)، مقارنة بالأهداف النوعية (مثل تعزيز بناء القدرات)، وهي التي يصعب تقييمها وقياسها. وفي هذا الشأن نلاحظ أن أفضل المشروعات قد اعتمدت بصورة أساسية على جهود تشاركية اتسمت بالنضج.

وفي هذا السياق، لم تُترجم زيادة فرص الالتحاق بالمدارس، وتوفير المراكز الصحية بصورة دائمة إلى تحسين عملية تقديم الخدمات. بل إن الشواهد وإن كانت تشير إلى أن هذه المشروعات أكثر فعالية في استهداف الفقراء مقارنة بحافضة مشروعات البنك بشكل عام، فإن الفئات الأشد فقراً قد لا تستفيد بصورة دائمة منها. وفي النهاية، يظل الرصد وتقييم الأثر لهذه البرامج أحد التحديات التي يجب التصدي لها.

في تسعة قطاعات لتصل إلى 4.5 مليون مستفيد يمثلون 65 في المائة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. وزاد عدد مدارس البنات في المجتمعات المحلية المستهدفة من 502 إلى 554 مدرسة نتيجة لهذا المشروع. ومن خلال هذا المشروع تم تمويل 105 مشاريع فرعية لتحسين سبل الوصول إلى الطرق الريفية ومن ثم تقليل تكاليف وزمن الانتقال والسفر بواقع 40 في المائة وزيادة الانتقالات اليومية إلى الأسواق، والمدارس، والمنشآت الصحية بواقع 180 في المائة. ونتيجة لإنشاء وإعادة تأهيل والتوسع في الفصول الدراسية، ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 63 إلى 68 في المائة بوجه عام، (ومن 46 إلى 53 في المائة بالنسبة للبنات) في السنوات ما بين 2001، و2004.

المشروع الخامس لصندوق الاستثمار الاجتماعي في

هندوراس. استفاد من هذا المشروع حوالي 2.5 مليون شخص تقريباً في مشروعات فرعية بلغ إجماليها 2888 مشروعاً (1446 مدرسة تمت إعادة تأهيلها وإنشاء 700 مدرسة جديدة تقريباً، 163 مركزاً صحياً جديداً، و 347 مشروعاً صغيراً للمياه/الصرف الصحي، 461 مرحاضاً) مموله من صندوق الاستثمار الاجتماعي في هندوراس. وبلغ معدل انتظام الأطفال في المدارس في المجتمعات المحلية التي كان يقام فيها أي مشروع لصندوق الاستثمار الاجتماعي في هندوراس 100 في المائة عام 2004 مقابل 93 في المائة في مجتمعات مجموعة الضبط والمقارنة، مقارنة بخطط الأساس لعام 1998 البالغ 89 في المائة في كلا النوعين من هذه المجتمعات المحلية. وارتفع عدد الأطفال المتحقين في صفوف دراسية مناسبة لأعمارهم بواقع 19 في المائة. وحقق هذا المشروع زيادة مقدارها 14 في المائة في عدد الأشخاص من يواجهون مشكلات صحية خطيرة الذين يسعون للحصول على مساعدة من المراكز الصحية. وأخيراً، ونتيجة لهذا المشروع، أصبح لدى 92 في المائة من الأسر المعيشية في المجتمعات المحلية المستفيدة من برامج صندوق الاستثمار الاجتماعي في هندوراس إمدادات من المياه الجارية مقارنة بنسبة لا تزيد على 36 في المائة في مجتمعات مجموعة الضبط والمقارنة.

مشروع المبادرات المحلية في البوسنة والهرسك.

هذا المشروع، الذي كان يعمل في مرحلة ما بعد إنتهاء الصراع، على خلق 200 ألف فرصة عمل تقريباً، من خلال تقديم خدمات الائتمان الأصغر. في غضون 3-5 سنوات، استطاعت مؤسسات الائتمان الأصغر التي تم التعاقد معها في إطار هذا المشروع زيادة عدد عملائها النشطين إلى أربعة أضعاف ليصلوا إلى 100 ألف

ثالثاً، ثمة حاجة للتعاون متعدد القطاعات لدفع هذه الأجنحة قدماً. ففي نطاق المؤسسة الدولية للتنمية، فإن الحوافز والمهارات بالنسبة لهذا التعاون أخذت في التحسن، ومن المفيد أيضاً ما حدث مؤخراً فيما يتعلق بضم موظفي القطاعات الأكثر ارتباطاً بهذا الشأن ضمن شبكة واحدة. ومع ذلك، فإن التعاون المتعدد القطاعات يتعين أن يحمل في طياته انخراط أطراف على مستوى البلد المعني أيضاً.

وأخيراً، فعلى الرغم من أن أجنحة التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية تتناسب بصورة جيدة مع وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، إلا أنه قد ثبتت صعوبة وضع هذه الأجنحة موضع التنفيذ من خلال اعتمادات إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء. فهذه الأخيرة تتعامل إلى الآن بالدرجة الأولى مع المستوى الوطني، وتسهل العمليات الخاصة بسياسات التنمية للمؤسسة معالجة الخلل في نظام المالية العامة على مستوى الإدارات الحكومية، إلا أنه من الصعب الانتباه على نحو دقيق إلى النظم المحلية الخاصة بتخصيص الموارد، والمساءلة، والحوافز، وتنمية القدرات. ويتمثل أحد الحلول في عمليات خاصة بسياسات التنمية تركز بصورة صريحة على النظم المحلية، والنظم المشتركة بين الأجهزة والهيئات الحكومية.

استمرار الحاجة إلى القيادة والتحليل والموارد.

على مدار العقد الماضي، حدث تحسن هائل فيما يتعلق بالتوافق في الآراء والتفاهم بشأن تمكين القوى المحلية من أسباب القوة لصالح التنمية، كما حدث نفس هذا التحسن أيضاً في الأدوات المستخدمة في هذا الشأن. وازداد كذلك حجم قروض المؤسسة بشأن التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية. ومع ذلك، لم يحدث التقدم المرجو بشأن تعميم نهج التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية على المؤسسات ونظم المالية العامة، ونقل السلطة الفعلية والموارد وآليات المساءلة إلى المستويات المحلية، وتنمية قدرات وإمكانات التنفيذ لهذه البرامج في البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية. وهذه الأجنحة ستتطلب قيادة متسقة، ومساندة تحليلية ومالية من المؤسسة الدولية للتنمية على الأمد الطويل.

وتتناسب برامج التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية بصورة جيدة مع أجنحة تحسين أسلوب إدارة الحكم، حيث إن هذه البرامج إذا كانت مصممة ويتم تنفيذها على نحو جيد، فإنها تعزز الشفافية والمساءلة. وقد أثبتت هذه البرامج جدواها على نحو خاص في المناطق الخارجة من الصراع وذلك فيما يتعلق بالمساعدة في إعادة بناء البنية الأساسية والخدمات، ورأس المال البشري في المجتمعات المحلية. ومن الممكن أن تؤدي التنمية المدفوعة باعتبارها أجهزة الحكم المحلي والمجتمعات المحلية إلى تقوية الدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات من أسفل إلى أعلى، ومن ثم يتم استكمال الأنشطة الضرورية لإعادة بناء الحكومة المركزية للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية ليست تريباقاً لكل الأمراض. فثمة حاجة إلى تحليل متميز وتصميم للبرامج، وتنفيذ، ورصد لتشجيع عملية التحول من السيطرة التقليدية للنخب المحلية، حتى يتسنى لمجموعات أوسع نطاقاً من أصحاب المصالح على الصعيد المحلي أن يكون لهم نفوذ على موارد التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى الدعم المستمر والمتسق من الجهات المانحة، فإن ذلك يتطلب تمويلاً على نطاق واسع من إيرادات وطنية ومحلية، وكذلك مؤازرة من القيادات الوطنية.

ومع قيام المؤسسة الدولية للتنمية بتعميق نطاق برامجها الإقراضية بشأن التنمية المحلية، والمدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية، فإنها ستركز تحليلها والإرشادات الخاصة ببرامجها في العديد من المجالات وهي: (1) المساحة المتاحة للمساءلة الاجتماعية في برنامج لامركزية القطاع العام؛ (2) التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية في سياق الصراع، وما بعد انتهاء الصراع، وفي سياق إدارة الكوارث الطبيعية؛ (3) اشتغال الشباب في التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية؛ (4) الارتباط مع القطاع الخاص من أجل كل من مشروعات سبل كسب العيش الإنتاجية، والإجراءات التدخلية لتحقيق الرفاهية للجماهير؛ و (5) تقييم الأثر والنهج التشاركية فيما يتعلق بالمراجعات الاجتماعية.

مايو/أيار 2007.

<http://www.worldbank.org/id>